

مراقبون دوليون: حصار قطر مخالف للأعراف والقوانين الدولية



وصفت بعثة المراقبين الدوليين التابعة لمنظمة التحالف من أجل الحرية والكرامة "إفدي" الحصار على قطر بأنه مخالف لكل الأعراف والقوانين الدولية، وقالت إنها التقت عشرات المتضررين، وستوصي بتعويضهم عما لحق بهم من أضرار.

وعقدت البعثة اليوم الأحد مؤتمرا صحفيا بالدوحة، كشفت فيه عن نتائج زيارتها لقطر واجتماعها مع متضررين من الحصار الذي تفرضه السعودية والإمارات والبحرين على قطر منذ الخامس من الشهر الماضي.

وأكد أعضاء البعثة أن الزيارة تأتي لتقييم الوضع الإنساني الناجم عن الحصار، وقالوا إنهم خاطبوا دول الحصار الثلاث للسماح لهم بزيارتها وأخذ وجهة نظرهم، لكنهم لم يتلقوا ردا منها.

وأعربوا عن صدمتهم من حجم ما وصفوها بالكارثة الإنسانية التي حلت بالآلاف من مواطني دول الخليج نتيجة الحصار، حيث وقفوا على حالات إنسانية صعبة، خاصة تلك المتعلقة بالنساء والأطفال الذين يعيشون ظروفًا نفسية بالغة الخطورة بسبب التهديد الدائم لأزواج القطريين من مواطني دول الحصار.

وقال عبد المجيد مراري مدير قسم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في منظمة إفدي، رئيس الوفد، "وقفنا على حجم الخروق للقانون الدولي ومواثيق حقوق الإنسان التي نتجت عن حصار قطر، وما تسبب فيه من مأساة حقوقية".

جبر الضرر

وأضاف مراري في حديث للجزيرة نت أن البعثة استمعت لطلاب حرّموا من تعليمهم، ومواطنين فقدوا أملاكهم، وعمال يتجرعون الآن عواقب هذا الحصار، الذي اتخذ في لحظة نزوة شخصية، بعيدا عن أبسط قواعد القانون الدولي.

وأكد أن الوفد سيرفع تقريرا إلى البرلمان الأوروبي مع توصيات تطالب بجبر الضرر وتعويض جميع المتضررين، وقال إن الوفد على قناعة بأن البرلمان الأوروبي مؤسسة مستقلة، وستتخذ ما يلزم لحماية حقوق الإنسان.

حصار جائر

من جهته، أبدى فرانسوا بورغان مدير البحوث في معهد البحوث والدراسات عن العالم العربي امتعاضه مما وصفه بالقفز على كل القيم الإنسانية، ومن النتائج التي خلفها حصار جائر اتخذ على عجل ودون التفكير في عواقبه القانونية والإنسانية.

وسخر بورغا في تصريح للجزيرة من اتهام قطر بالإرهاب، مشيرا إلى أنها أسهمت في بلورة رأي حر بتأسيسها إعلاما حرا لم تعرفه المنطقة من قبل.

وأضاف "نحن نعرف من أين يأتي الإرهابيون ومن يمولهم، وهذا ما أزعج دول الحصار"، مشيرا إلى مماثلة دول الحصار في السماح للبعثة بزيارتها والاجتماع مع المتضررين الذين أُجبروا على مغادرة أعمالهم وعائلاتهم في قطر.

ملاحقة قانونية

من جهتها، عبّرت عضو الوفد ميريد تاج عن حزنها العميق من الحالة النفسية التي تعيشها النساء

المتضررات من الحصار وأطفالهن، وقالت إنها اجتمعت مع أمهات كثيرات يعشن هواجس وكوابيس بعدما فرق الحصار بينهن وبين أزواجهن.

وكشفت عن التهديدات التي ما زالت تلاحق أزواج القطريات الذين فضلوا التضحية والبقاء مع زوجاتهم وأطفالهم، مشيرة إلى أن الأمهات وأطفالهن يعيشون في وضع نفسي خطير، مما يستوجب تقديم شكوى أمام أعلى سلطة قانونية في العالم.

وأضافت أنها تأمل أن يعود الجانب المشرق من الثقافة الشرقية التي تقدر العائلة وتحترم المرأة والطفل، وطالبت بتعويض المتضررات من الحصار ماديا ومعنويا، وملاحقة من تسبب لهن في هذه المأساة الإنسانية.

مقابلات وتوصيات

أما مصطفى عاكوب مدير قسم آسيا بالمنظمة نفسها فقد لخص الخطوات المستقبلية التي سيتخذها الوفد فور وصوله بروكسل، مؤكدا أن الوفد اجتمع مع أربعين متضررا، واستعان بملفات اللجنة الوطنية القطرية لحقوق الإنسان المتعلقة بإحصاء المتضررين.

وقال إن الوفد سيقدّم تقريرا مفصلا للاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة عن الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان التي تسبب بها الحصار.

وفي ختام مؤتمره الصحفي أعلن الوفد التوصيات التي قدمها للجانب القطري، وسيرفع نسخة منها للبرلمان الأوروبي ومجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة.

ومن أهم تلك التوصيات مطالبة دول الحصار بتعويض المتضررين، والإسراع في لمّ شمل العائلات، والسماح للطلبة باستكمال دراستهم في الجامعات التي كانوا يدرسون بها، ودراسة إمكانية رفع قضايا أمام المحاكم الإقليمية والدولية ومحاكم دول الحصار نفسها للحصول على حقوق المتضررين.